مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مسارات بناء الدولة اليمنية

قراءة في البعد التاريخي واستحقاق الواقع المعاصر

د. زيد بن علي الفضيل

مدير البرنامج الثقافي والإعلامي

مركز الخليج للأبحاث

١. فذلكة تاريخية:

انقسمت الجهات الجنوبية لشبه الجزيرة العربية في الفترة ما قبل الميلاد بين عنوانين حضاريين كبيرين، حيث تَشكَّل في القسم الجنوبي الشرقي منها حضارة عرفت باسم «ماجان» والتي تعرف حاليا باسم «عُمان»؛ في حين تَشكَّل في القسم الجنوبي الغربي منها حضارات متعددة ومتتالية عُرفت تاريخيا باسم الحضارة اليمنية والتي تَشكلت عبر عديد من الممالك مثل مملكة سبأ، وملكة معين، ومملكة قتبان، ومملكة حضرموت، ومملكة أوسان، ومملكة حِمْيَر، والأخيرة تمكنت من توحيد أرجاء اليمن تحت سلطتها، كما توسع نفوذها ليشمل مناطق في شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا، وفي عهدها أطلق على اليمن اسم «بلاد العرب السعيدة» في المصادر الكلاسيكية اللاتينية.

وبحلول القرن السادس الميلادي تضعضعت مملكة حِميَر وانقسمت على نفسها في صراع ديني سياسي بين المسيحية واليهودية، كان من نتيجته محرقة الأخدود بنجران ضد المسيحيين، ثم غزو مملكة أكسوم المسيحية في الحبشة لليمن انتقاما وثأرا ونصرة للمسيحيين، ثم استعادة اليمنيين العرب لمفاصل الحكم مع سيف بن ذي يزن بمساعدة الدولة الساسانية الفارسية، وصولا إلى دخول اليمن في الإسلام وابتداء حقبة جديدة من البناء والتكوين السياسي، والذي ارتبط بعاصمة الدولة الإسلامية سواء في المدينة المنورة على عهد الخلفاء الراشدين، ثم في الكوفة ودمشق وبغداد، وصولا إلى تَشكل عديد من الدول شبه المستقلة في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي خلال فترة الحكم العباسي.

خلال هذه الفترات انقسم اليمن إلى مناطق متعددة عُرفت باسم «مَخَاليف» ومفردها مِخْلَاف، حيث تَقسَّمت اليمن في فترة الخلفاء الراشدين إلى مِخلافين رئيسيين هما:

- مِخلاف (أعلى) ويبتدأ من نجران وصعدة شمالا إلى صنعاء والجَنَد وصولا إلى عدن.
- مِخلاف (أسفل) ويبتدأ من تهامة اليمن شمالا وحتى عدن جنوبا.

ثم جرى تقسيمه إلى أربعة مَخاليف وهي:

- مِخلاف تهامة
- مِخلاف حضرموت
- مِخلاف صنعاء
- مِخلاف الجَنَد

وعُين على كل مِخلاف واليا مرتبطا بعاصمة الخلافة في فترة من الفترات، وإن كانت جميعها بعد ذلك قد ارتبطت بوالي صنعاء الذي أعطيت له الولاية العامة على جميع المخاليف لاحقا.

على أن وحدتها سياسيا لم تستمر طويلا، إذ ومع ضعف الدولة العباسية في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، بدأ ولاة اليمن في إعلان استقلالهم النوعي، وذلك بالتفرد في الحكم في مناطق نفوذهم مقابل الاعتراف بسلطة الخليفة العباسي اسماً.

وكانت الدولة الزِّيادية أول تلك الممالك المستقلة في تهامة اليمن، حيث جعلت من مدينة زَبِيد مقرا لها، كما امتد حكمها من منطقة حَلْي بن يعقوب إلى مدينة عدن؛ كما تأسست في ذات الفترة الدولة اليَعْفُريّة في مدينة شِبَام كَوكَبان بالشمال اليمني، وامتد حكمها من صعدة شمالا مرورا بصنعاء إلى تعز جنوبا؛ وفي حضرموت تشكلت إمارة إباضية مستقلة؛ كما سيطر الإسماعيليون على عديد من مفاصل اليمن بقيادة علي بن الفضل الخنفري الذي تمادى في حكمه وخرج عن مذهبه، فكان أن استدعى اليمنيون يحيى بن الحسين ابن الإمام القاسم الرَّسّي في نهاية القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي الذي وصل إليهم وتلقب بالإمام الهادي إلى الحق، وأسس دولة الأئمة في اليمن والتي امتدت حتى منتصف القرن العشرين.

> **مع ضعف الدولة العباسية في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، بدأ ولاة اليمن في إعلان استقلالهم النوعي، وذلك بالتفرد في الحكم في مناطق نفوذهم مقابل الاعتراف بسلطة الخليفة العباسي اسماً**

كما تأسست الدولة النَّجاحية خلفا للدولة الزيادية، وأعلنت ولاءها السياسي للدولة العباسية في بغداد، ثم قامت من بعدها الدولة الصُّلَيحيَّة في المناطق الوسطى من اليمن ويتبعون بولائهم السياسي للدولة الفاطمية في القاهرة، ثم تلاهم الدولة الأيوبية بقيادة توران شاه الذي حكم المناطق الجنوبية من عدن إلى حضرموت علاوة على المناطق التهامية والوسطى من اليمن، وفشل في إحكام السيطرة على الشمال اليمني ابتداء بمدينة ذَمَار مرورا بصنعاء وصولا إلى صعدة؛ ثم خلفهم الرسوليين بقيادة عمر بن رسول، حيث ورثوا حكم الأيوبيين بشكل عام، علاوة على تمكنهم من السيطرة على جانب من الشمال اليمني وبخاصة العاصمة صنعاء؛ ومع تضعضع حكمهم خلفهم الطاهريون وهم مشايخ محليون من منطقة رَدَاع بالبيضاء وكانوا تابعين لبني رسول، وقد تمكنوا من إحكام السيطرة على مختلف مناطق النفوذ الرسولية، ليشكلوا دولة باسمهم خلال القرن التاسع الهجري وحتى بداية القرن العاشر الهجري، حيث سقطت دولتهم على يد الأمير حسين الكردي قائد جيش المماليك ثم الدولة العثمانية.

وهكذا مع بداية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ابتدأت حقبة سياسية جديدة في اليمن تقاسمت السلطة فيها الدولة العثمانية في فترتيها باليمن فسيطرت على أرجاء اليمن الغربي والأوسط والجنوبي، كما امتد نفوذها لتحكم مدينة صنعاء في الشمال حال وجودها في الفترة الأولى والثانية، غير أنها لم تحظ بالاستقرار السياسي طويلا جراء حربها مع دولة الأئمة الزيديين الذين امتد نفوذهم ليشمل كافة أرجاء اليمن ابتداء بحكم الإمام المتوكل على الله يحيى شرف الدين في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، حيث تمكن من بسط نفوذ دولة الأئمة ولأول مرة على مختلف المناطق الوسطى والجنوبية من اليمن، وصولا إلى منطقة تهامة غربا، وظفار شرقا، في أوسع نطاقها السياسي على عهد الإمام المتوكل على الله إسماعيل في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي.

ومع ابتداء القرن العشرين الميلادي كان اليمن مقسما بين أربعة كيانات سياسية رئيسية وهي:

- الدولة العثمانية ممثلة بواليها الرسمي والذي امتد حكمه من منطقة صنعاء شمالا مرورا بالمناطق الوسطى ووصولا إلى منطقة تهامة وأجزاء من الجهات الجنوبية.

- المملكة المتوكلية اليمنية برئاسة الإمام يحيى حميد الدين التي امتد حكمها في الجهات الشمالية الغربية من اليمن وصولا إلى صعدة، ثم تمددت في مناطق حكم الدولة العثمانية حال انسحابها من اليمن جراء هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. وقد استمر حكم المملكة المتوكلية قرابة ٥٨ سنة حتى كان سقوطها إثر أحداث ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وقيام النظام الجمهوري، وتأسيس ما عرف سابقا باسم «الجمهورية العربية اليمنية» والتي ورثت حكم المملكة المتوكلية وحدودها السياسية بشكل عام.

- الانتداب البريطاني في محمية عدن والمناطق الجنوبية، وبدأ ذلك مع احتلال البريطانيين لمدينة عدن عام ١٨٣٠م ومن ثم تأسيسهم مع مطلع القرن العشرين لمختلف السلطنات والمشيخات اليمنية الجنوبية.

- اتحاد الجنوب العربي والذي تشكل بإرادة وتخطيط بريطاني، وتكون من مجموعة من السلطنات والمشيخات المحلية التي تنظمت في إطار مستقل عن بعضها وفق تصور وتخطيط بريطاني أيضا، وجعلوا لكل منها علما خاصا وهوية سياسية مستقلة، واستمر ذلك حتى تمكن اليمنيون في الجنوب من إعلان الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وتأسيس «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية».

مع الإشارة إلى أن التسمية بالجنوب العربي يعد سابقة في التاريخ السياسي لليمن، إذ ظهر هذا المسمى عمليا مع الوجود البريطاني الذين أرادوا إيجاد مسوغ قانوني لفصل الجنوب اليمني عن الجغرافيا السياسية اليمنية، بهدف مواجهة مطالب المملكة المتوكلية اليمنية في صنعاء الداعية إلى استقلال الجنوب وعودته للحضن اليمني، فكان أن صنعوا له هوية جديدة باسم الجنوب العربي وليس اليمني.

سلطنات ومشيخات اتحاد الجنوب العربي

تشكلت سلطنات ومشيخات جنوب اليمن في إطار محمية عدن التي قُسمت إدارياً إلى قسمين: غربية وشرقية.

فأما **المحمية الغربية** فقد قسمت إلى خمس مناطق رئيسة هي:

المنطقة الشمالية الشرقية وتضم:

- إمارة بَيْحَان
- سلطنة العَوالق العُليا

المنطقة الجنوبية الشرقية وتضم:

- سلطنة العَوذَلي
- سلطنة العَوالق السُّفلى
- اتحاد دُثَينة ويطلق عليها اسم جمهورية دُثينة لأن رئيسها ينتخب كل سنة.

المنطقة الوسطى وتضم:

- سلطنة الفَضْلي
- سلطنة يافع السُّفلى
- سلطنة يافع العُليا.

المنطقة الجنوبية الغربية وتضم:

- سلطنة لَحْج
- مشيخة العَقربي
- مشيخة العَلوي
- سلطنة الحَواشِب.

المنطقة الشمالية الغربية وتضم:

- تضم إمارة الضَّالع
- مشيخة الشّعيب
- مشيخة المِفْلِحي
- مشيخة رَدْفَان.

> **دب نزاع شديد عام ١٩٨٦م بين فرقاء الحكم في اليمن الجنوبي أدى لمقتل قيادات كبيرة، ونزوح جماعي للقطر الشمالي من قبل الفريق الخاسر بقيادة الرئيس على ناصر محمد، وهو ما ساهم مستقبلا مع عديد من الظروف السياسية وعلى رأسها سقوط الاتحاد السوفيتي في تحقيق الوحدة الاندماجية بين القطرين الشمالي والجنوبي**

وفيما يتعلق بالمحمية الشرقية فتضم خمس سلطنات هي:

- سلطنة القِعيطي في الشِّحر والمُكلا
- سلطنة الكَثيري في سَيئون
- سلطنة الواحدي في بلحاف وبير علي.
- سلطنة المَهرة في قشن وسُقطرى

٢. الوحدة اليمنية (الجمهورية اليمنية)

وهكذا ومع عقد الستينات تشكل اليمن سياسيا في إطار دولتين مستقلتين وهما:

- الجمهورية العربية اليمنية في الشمال
- وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب

وبالرغم من تبني قيادات الدولتين لفكرة تحقيق الوحدة بينهما، إلا أن ذلك قد تأخر عقودا عديدة بسبب الاختلاف في الرؤى السياسية، حيث تبنى الجنوب مفاهيم النظام الاشتراكي الماركسي وبات مدعوما من الاتحاد السوفيتي، وهو ما أوجد حالة من الصراع البيني بين الجمهوريتين تمثل في عدد من الصدامات المسلحة كما حدث في عام ١٩٧٢م والذي انتهى بتوقيع اتفاق القاهرة لإنهاء النزاع ووعد بالوحدة.

ثم دب نزاع شديد عام ١٩٨٦م بين فرقاء الحكم في اليمن الجنوبي أدى لمقتل قيادات كبيرة، ونزوح جماعي للقطر الشمالي من قبل الفريق الخاسر بقيادة الرئيس على ناصر محمد، وهو ما ساهم مستقبلا مع عديد من الظروف السياسية وعلى رأسها سقوط الاتحاد السوفيتي في تحقيق الوحدة الاندماجية بين القطرين الشمالي والجنوبي وذلك في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وتأسيس دولة واحدة باسم **«الجمهورية اليمنية»**.

إشكالات الوحدة اليمنية

كان واضحا منذ الابتداء حالة الاندفاع الواسعة من قبل قيادات الحزب الاشتراكي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بقيادة على سالم البيض، لتوقيع اتفاق الوحدة مع الجمهورية العربية اليمنية برئاسة علي عبد الله صالح، ولعل مرد ذلك راجع إلى تداعي ومن ثم سقوط الاتحاد السوفيتي، ودخول اليمن الجنوبي في حالة مالية عصيبة.

وعلى الرغم من إمكانية ذلك، لكنني أؤمن بأن سرعة إتمام إجراءات الوحدة ناتج عن دخول العالم في بداية عهد جديد ليس فيه قطبين متنازعين، وبالتالي انتفاء

أحد أبرز موانع توقيع الوحدة، وأقصد به الخوف من تمدد النفوذ السوفيتي في جنوب شبه الجزيرة العربية، وهو ما كان مرفوضا غربيا، ووضح ذلك ابتداء في الصراع المسلح الدائر بمنطقة ظفار بسلطنة عمان، ثم في تعقيد إجراءات الوحدة بين اليمنيين، حتى إذا سقط السوفييت زال أبرز مانع لإجراء الوحدة، فتمت بعد ذلك بمباركة عربية ودولية.

في هذه الأثناء كان البلدان يئنان من إشكالات داخلية عصيبة، فالشمال اليمني محموم بالفوضى على الصعيد الإداري ومجالس الحكم المحلي، علاوة على انعدام الأمن وازدياد وتيرة الصراعات المحلية بين مختلف القبائل بفعل سياسيات حكومية خاطئة استهدفت إدخال القبائل في نفق مظلم من الخصومات والصراعات البينية. وفي المقابل كان الجنوب يئن من حالة العوز المالي، مع استقراره إداريا وأمنيا. وبالتالي فكلٌ يريد ما بيد الآخر، فالشماليون أفرادا وجماعات تواقون للانضباط وسيادة القانون، والجنوبيون تواقون للتحرر من بعض الأنظمة الاشتراكية الخاطئة والتي ضيقت عليهم حريتهم الاقتصادية.

وعلى صعيد الطبقة الحاكمة والتي تقاسمها حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس صالح، والحزب الاشتراكي بقيادة الرئيس البيض، فقد خشي كل منهم الآخر، إذ وفي الوقت الذي توجه الاشتراكيون إلى صنعاء بهدف إدارة الدولة الجديدة بعقل منظم، وإدارة منضبطة كما كان الحال في الجنوب، وهو ما سيكسبهم شعبية كبيرة، ويزيد من نفوذهم، خشي الرئيس صالح وبعض قيادات المؤتمر من فقد الحزب حضوره في الشمال جراء حالة النظام والضبط الإداري الذي سيقوم به رئيس الوزراء الجنوبي الاشتراكي حيدر العطاس، ولذلك عمل المؤتمر على تعطيل مختلف القرارات الوزارية، ثم دَبّت حالة من الذعر في أوساط قادة الحزب الاشتراكي بسبب تزايد اغتيالات قياداتهم، وذلك كان أول إسفين بدأ في دولة الوحدة اليمنية.

توالت الاحتجاجات وتزايدت مظاهر الصراع المسلح بين الطرفين بشكل واضح، حيث أعلن الحزب الاشتراكي في ٣ فبراير ١٩٩٤م أن قواته صادرت عند خط الحدود السابق بين شطري اليمن شحنة من ٤٠ صاروخاً مضاداً للطائرات من نوع (SAM-٧) مرسلة من الشمال لتعزيز مواقع قوات صالح الشمالية. وفي٤ فبراير ١٩٩٤ أعلن حزب المؤتمر أن قوات العمالقة الشمالية المتمركزة في محافظة أبين احتجزت شاحنتين محملتين بأكثر من٦٠٠ بندقية آلية، وكانت الشاحنتان قادمتان من الجنوب اليمني في طريقها إلى المناطق الشمالية من اليمن ليتم توزيعها على بعض القبائل في الشمال. وهكذا تزايدت الخلافات بين الطرفين إلى درجة عصيبة، وصار الشك وسوء الظن هو الطاغي بينهما.

وثيقة العهد والاتفاق ١٩٩٤م

في هذا السياق، فقد أدى تزايد الخلاف بين قطبي الحكم في اليمن الرئيس صالح والبيض، إلى مغادرة البيض صنعاء والاعتكاف في عدن، وجرى بين الطرفين كثير من الحوارات غير المباشرة، والنقاشات السياسية التي شارك فيها مختلف الأحزاب السياسية والمكونات الاجتماعية والشخصيات الوجاهية في الجانبين، وتوصل اليمنيون عبر لجنة الحوار اليمني إلى اتفاق سياسي لتسوية الأزمة أثمر عن إصدار وثيقة سياسية جامعة عرفت باسم «**وثيقة العهد والاتفاق**»، والتي تم توقيعها في العاصمة الأردنية عمان في٢٠ فبراير ١٩٩٤م من قبل الرئيسان علي عبد اللّه صالح، ونائبه علي سالم البيض، بحضور كافة القيادات اليمنية السياسيةوالاجتماعيةوالشخصياتالوجاهية،وبحضور الملك الحسين بن طلال، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وأمين عام جامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد، ووزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي، ورئيس اليمن الجنوبي السابق علي ناصر محمد، والسفراء العرب والأجانب.

وقد نصت «وثيقة العهد والاتفاق» على:

- انسحاب القوات المنتشرة على الحدود السابقة لشطري البلاد
- دمج القوات المسلحة في غضون أربعة أشهر
- سحب الوحدات العسكرية المتمركزة في المدن وعلى الطرق الرئيسية في البلاد
- تنظيم حمل السلاح
- اعتقال منفذي الاعتداءات ذات الطابع السياسي التي شهدتها البلاد منذ إعلان الوحدة.
- اعتماد نظام اللامركزية الإدارية والمالية وجعله من أسس نظام الحكم
- إعادة توزيع التكوينات والوحدات الإدارية القائمة لتتشكل الجمهورية من ٤ إلى٧ وحدات إدارية تسمى مخاليف، وتكون صنعاء العاصمة السياسية، وعدن العاصمة الاقتصادية التجارية على أن يراعى وضع عدن كمنطقة حرة، كما يقوم الحكم المحلي على قاعدة الانتخابات المباشرة الحرة، ويتمتع مجلس الحكم المحلي بصلاحيات إدارية ومالية كاملة ويعتبر مسؤولاً مسؤولية كاملة عن قضايا العمل والتعليم والصحة والبلديات والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والنشاطات والفاعليات الثقافية الأخرى، وفقاً للسياسة العامة للدولة.

> **كان البلدان يئنان من إشكالات داخلية عصيبة، فالشمال اليمني محموم بالفوضى على الصعيد الإداري ومجالس الحكم المحلي، علاوة على انعدام الأمن وازدياد وتيرة الصراعات المحلية بين مختلف القبائل بفعل سياسيات حكومية خاطئة استهدفت إدخال القبائل في نفق مظلم من الخصومات والصراعات البينية**

إلى غير ذلك من الأحكام والقرارات التي كان من شأنها أن تعيد حالة الهدوء والاستقرار إلى اليمن وبخاصة بين الشريكين السياسيين، لكن ذلك لم يستمر، إذ وقبل أن يجف حبر توقيع وثيقة العهد والاتفاق، اندلعت الاشتباكات المسلحة بين قوات الحزب الاشتراكي الذي يمثل الجنوب، وقوات الشمال اليمني بقيادة حزب المؤتمر، وبمساندة مجاميع من المجاهدين العرب تحت قيادة حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي عمل مشايخه الدينيين على إعادة تدوير تلك الخطابات الدينية التي استخدمت في حرب المجاهدين بأفغانستان ضد القوات السوفيتية، وإسقاط ذلك على الحزب الاشتراكي، وهو ما أجج الأمر، وصاعد من وتيرة الخلاف لاحقا، وأدى في المقابل إلى تأجيج الشارع الشمالي ضد الجنوب.

٣. المواجهة العسكرية وإعلان الانفصال

وبغض النظر عن حقيقة الأسباب المؤدية لاندلاع الصراع المسلح فور عودة الرئيسين صالح والبيض من العاصمة الأردنية، فقد كان ذلك مؤذنا لأن يقرر الحزب الاشتراكي استعادة دولته السابقة، ويعلن حالة الانفصال السياسي وانتهاء الوحدة بين الشطرين؛ الأمر الذي رفضه الرئيس صالح وكل القيادات اليمنية الشمالية، كما ساندهم في ذلك جانب واسع من القيادات الجنوبية وبخاصة أولئك الذين غادروا عدن بعد الحرب الدامية بين فرقاء الجنوب عام١٩٨٦م.

على أن الحرب لم تستمر طويلا بين الجانبين حيث تمكن الرئيس صالح من حسم المعركة، وهرب الرئيس البيض وعدد من قيادات الحزب الاشتراكي ومن والاهم من حزب رابطة أبناء الجنوب (رأي) بقيادة عبد الرحمن الجفري إلى سلطنة عمان وغيرها، وكان ذلك إيذانا بتثبيت عرى الوحدة اليمنية بشكل قسري وليس طوعي.

الحراك الجنوبي السلمي

كان من جراء انتصار الرئيس صالح أن قامت السلطة بإقصاء كثير من أهل الجنوب من كثير من الوظائف المهمة على الصعيد العسكري والسياسي، وعمدت إلى مصادرة كثير من الأراضي واستثمارها اقتصاديا، وكذلك استثمار مواقع النفط من قبل أفراد منتمين للسلطة العليا، إلى غير ذلك من الممارسات الإقصائية التي استفزت الشارع الجنوبي، ليخرج منتفضا عبر مَسيرات احتجاجية ابتدأت من مدينة عدن وشملت عددا من المحافظات الجنوبية، قادها تنظيم شعبي عُرف باسم «الحراك الجنوبي» عام ٢٠٠٧م، والذي تشكل بوصفه حركة شعبية وسياسية تطالب بالمساواة في الحقوق، ورفع الظلم عن كاهلهم والذي حاق بهم من بعد حرب عام ٩٤، وتمكينهم من مختلف وظائف الدولة دون أي تمييز.

٤. القضية الجنوبية وأحداث الربيع العربي ٢٠١١م

وكان أن استمرت الاحتجاجات الجنوبية مع مواجهة الدولة لها بشكل أو بآخر، حتى اندلعت أحداث ما سمي بالربيع العربي في اليمن في فبراير ٢٠١١م، فشارك الحراك الجنوبي فيها، واندلت شرارة الاحتجاجات في عدن أسوة بصنعاء، وحين إقرار المبادرة الخليجية التي قضت بتنحي الرئيس صالح وبدء مؤتمر الحوار الوطني الشامل بفندق موفمبيك برعاية الأمم المتحدة عام ٢٠١٣ – ٢٠١٤م، تم إدراج القضية الجنوبية على رأس مجمل

القضايا الرئيسة التي تم مناقشتها وهي:

١) القضية الجنوبية

٢) قضية صعدة

٣) قضايا ذات بعد وطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

٤) بناء الدولة

٥) الحكم الرشيد

٦) أسس بناء الجيش والأمن ودورهما

٧) استقلالية الهيئات ذات الخصوصية

٨) الحقوق والحريات

٩) التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة

واهتم فريق القضية الجنوبية بالبحث في جذور ومحتوى وحقيقة الأزمة الجنوبية، بهدف الوصول إلى رؤية توافقية مرضية، وتم البدء بالتالي:

- إدانة مختلف الفتاوى التكفيرية التي صدرت بحق أبناء الجنوب في حرب عام ١٩٩٤م والدعوة إلى إحالة المتهمين فيها للقضاء
- إقرار ضرورة رفع كافة المظاهر العسكرية المستحدثة في شوارع محافظة عدن وحضرموت وعودة الآليات العسكرية إلى ثكناتها
- الوقف الفوري للعنف أيا كان مصدره ضد فعاليات حقوق التعبير السلمية
- الإفراج عن المعتقلين السياسيين المحتجزين على ذمة الحراك الجنوبي السلمي وإلغاء كافة الأحكام الصادرة بحق القيادات والرموز الجنوبية
- سرعة انجاز اللجنتين المشكلتين للنظر في قضايا الموظفين المدنيين والعسكريين المبعدين قسرا عن وظائفهم عقب حرب ٩٤م وتعويضهم التعويض المادي العادل
- الوقف الفوري لصرف الأراضي في محافظة عدن وبقية المحافظات الجنوبية
- معاملة شهداء وجرحى الحراك السلمي الجنوبي كأمثالهم من شهداء وجرحى الثورة
- إيقاف جميع المناقصات الجديدة المتعلقة بالقطاعات النفطية في الجنوب ومأرب
- وقف كافة الامتيازات لشركات الاصطياد في المياه الإقليمية الجنوبية
- مراجعة كل الإجراءات والترتيبات المتعلقة بحماية الشركات للخدمات النفطية والتي تحتوي على فرض الاتاوات لصالح قوى متنفذة

في هذا السياق وفي البعد السياسي لجذور ومحتوى القضية الجنوبية، فقد أكدت كافة الرؤى المقدمة بأن إعلان قيام الوحدة اليمنية بين دولتي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية في مايو ١٩٩٠م قد مثل تحقيقا لآمال اليمنيين وتتويجا لنضالاتهم؛ كما قدموا حلا للقضية الجنوبية يرتكز على بناء دولة موحدة تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات، وترتكز على العدالة والمواطنة المتساوية، في إطار دولة ديمقراطية لا مركزية.

وفي ٢٥ يناير ٢٠١٤م عقدت الجلسة الختامية للحوار الوطني الشامل برئاسة الرئيس عبد ربه هادي منصور وتم خلالها إعلان وثيقة الحوار الوطني الشامل، والتي نصت في إطار بناء الدولة على إقامة دولة اتحادية مكونة من ستة أقاليم، اثنان منها في الجنوب اليمني، وأربعة في الشمال، وهي:

١) إقليم عدن ويشمل محافظة عدن وأبين ولحج والضالع وحاضرته عدن

٢) إقليم حضرموت ويشمل محافظة المَهرة وحضرموت وشَبوة وأرخبيل سقطرى وحاضرته المُكلا

٣) إقليم أزال ويشمل محافظة صعدة وصنعاء وعَمْرَان وذَمَار وحاضرته صنعاء

٤) إقليم سبأ ويشمل محافظة الجوف ومأرب والبيضاء وحاضرته مأرب

٥) إقليم الجَنَد ويشمل محافظة تَعز وإب وحاضرته تعز

٦) إقليم تهامة ويشمل محافظة الحديدة وزَيمة والمَحوِيت وحَجَّة وحاضرته الحُدَيْدَة.

كما تم الاتفاق على أن تكون كلا من:

- أمانة العاصمة صنعاء: مدينة اتحادية غير خاضعة لسلطة أي إقليم ويتم وضع ترتيبات خاصة بها في الدستور لضمان حيادها واستقلالها.

- مدينة عدن: مدينة إدارية واقتصادية ذات وضع خاص في إطار إقليم عدن وتتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية مستقلة تحدد في الدستور.

أقاليم اليمن

م	الإقليم	م	الولايات	المساحة كم^2
1	إقليم آزال	1	محافظة صنعاء	38,749
		2	محافظة عمران	
		3	محافظة ذمار	
		4	محافظة صعدة	
2	إقليم الجند	5	محافظة تعز	15,560
		6	محافظة إب	
3	إقليم تهامة	7	محافظة الحديدة	29,615
		8	محافظة ريمة	
		9	محافظة المحويت	
		10	محافظة حجة	
		11	محافظة حضرموت	

4	إقليم حضرموت	12	محافظة أرخبيل سقطرى	359,944
		13	محافظة شبوة	
		14	محافظة المهرة	
5	إقليم سبأ	15	محافظة مأرب	66,214
		16	محافظة البيضاء	
		17	محافظة الجوف	
6	إقليم عدن	18	محافظة عدن	34,440
		19	محافظة أبين	
		20	محافظة لحج	
		21	محافظة الضالع	
* العاصمة صنعاء مدينة اتحادية غير خاضعة لأي سلطة أقليمية				390
الإجمالي				544,912

مجلس القيادة الرئاسي منذ تأسيسه عام ٢٠٢٢م وحتى إعلانه التمرد والخروج على سلطة الشرعية اليمنية في ديسمبر ٢٠٢٥م ويناير ٢٠٢٦م وذلك بإعلانه دستور قيام دولة الجنوب العربي بالحدود المتعارف عليها دولياً لـ«جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية» سابقاً وعاصمتها عدن.

وواقع الحال فلم يكن اليمن معارضا لأي حل عادل لقضية الجنوب اليمني، كما أعلن التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية عن دعمه للحقوق المشروعة لكافة القضايا الجَهَوية لليمنيين، على أن يتم ذلك وفق الأطر القانونية المتفق عليها، وفي إطار من المفاهمات المشتركة بين مختلف القوى السياسية والمكونات اليمنية، أسوة بما جرى التوافق عليه في مؤتمر الحوار الوطني الشامل ٢٠١٣ – ٢٠١٤م.

خيارات تصحيح مسار التفاهم السياسي اليمني

أولا/ الموقف من الوحدة اليمنية

أمام ما سبق يصبح تحديد طبيعة الموقف من الوحدة اليمنية مهما لبيان جوهر الإطار السياسي المراد تحقيقه سواء للشماليين أو الجنوبيين، إذ وكما هو واضح فقد كانت الوحدة وبخاصة في القرن العشرين هدفا ساميا لكلا الجانبين، انطلاقا من أفكارهم الوطنية العروبية التي تؤمن بقيمة وطنهم الجامع أولا، وتؤمن بأهمية تحقيق الوحدة العربية بشكل عام، ولذلك ما فتئ السياسيون الحزبيون والمستقلون وقادة المكونات الاجتماعية خلال القرن العشرين يؤكدون على وجوب تحقيق الوحدة اليمنية، بل ونصوا عليها في دساتيرهم، وحين إعلان الوحدة الاندماجية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

على أن هذا الموقف السياسي من الوحدة قد تزعزع في جانب من الإطار الجنوبي جراء ما سبق الإشارة إليه، وأدى ذلك إلى إعلان الانفصال عام ١٩٩٤م، ومع انتصار الرئيس صالح تغلب خطاب الوحدة وتلاشى خطاب الانفصال، وإن كان ظل حاضرا في بعض الخطابات الفرعية في إطار قادة الحراك الجنوبي، لكنه ظهر بقوة بعد ذلك حال تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي مايو ٢٠١٧م.

والسؤال المركزي هو: هل لا يزال غالبية الجنوبيين يؤمنون بالوحدة اليمنية؟ وهل الأمر ذاته بالنسبة للشماليين؟

واقع الحال فمؤشرات الخطاب السياسي الجنوبي المعاصر تدل على عدم إيمان شريحة واسعة من أبناء المحافظات الجنوبية الغربية الذي يعرف بإقليم عدن بالوحدة اليمنية، ولعل تسميتهم لدولتهم المنظورة باسم «الجنوب العربي» وليس «الجنوب اليمني» مؤشر على ذلك، حيث يتضح من العنوان حالة الانسلاخ الكلي من الهوية الجغرافية التاريخية، وهي الهوية اليمنية، واستبدالها بالهوية الكلية لمنطقة شبه الجزيرة العربية وهي الهوية العربية.

ويأتي ذلك متوافقا مع جيل الألفية والزد (Z) الذين فقدوا الإيمان بفكرة الوحدة على الصعيد القطري أو العربي جراء ما تعيشه الأوطان والعالم العربي من فترة عصيبة عنوانها الانكسار والتشرذم المريع، وهو ما عزز في أذهانهم مبدأ الانزواء والاستقلال انطلاقا من فكرة الفردية التي باتت تشكل وعي الشباب العربي بوجه عام.

على أن ذلك ليس واضحا في غالبية أبناء الجنوب الشرقي (إقليم حضرموت) وبعض أبناء إقليم عدن، الذين تتفاوت قناعاتهم السياسية بين الانخراط في الوحدة الجامعة لليمن، أو الاستقلال بذاتهم ضمن تكوينات سياسية خاصة، ويظهر ذلك في تصريحات بعض القيادات الحضرمية والمَهْرِية، مع الإشارة إلى استقلالهم التاريخي عن المناطق الجنوبية الغربية منذ فترات تاريخية قديمة، وصولا إلى عهد الانتداب البريطاني في جنوب اليمن.

على صعيد الشمال اليمني نجد أن الرؤية السياسية لا تزال ثابتة على موقفها من الإيمان بفكرة الوحدة بين الشطرين الشمالي والجنوبي كاملا، وهو ما تعبر عنه حكومة الشرعية اليمنية وحتى سلطة الحوثيين في صنعاء، مع إقرارهم بحق الجنوبيين في كل ما طالبوا به حال مناقشة القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل بصنعاء عام ٢٠١٤م، وحقهم أيضا في مناقشة إطارهم السياسي مستقبلا، وفق أطر قانونية وسياسية متفق عليها من قبل جميع الأحزاب والمكونات السياسية والاجتماعية في اليمن.

مع انتصار الرئيس صالح تغلب خطاب الوحدة وتلاشى خطاب الانفصال، وإن كان ظل حاضرا في بعض الخطابات الفرعية في إطار قادة الحراك الجنوبي، لكنه ظهر بقوة بعد ذلك حال تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي مايو ٢٠١٧م

لكن ذلك لا يكفي لإتمام الوحدة، إذ يجب أن تكون محل اتفاق من جميع المكونات السياسية والاجتماعية، وبحكم حالة التضارب في الموقف من الوحدة في الإطار الجنوبي، فإن ذلك يجعل من فرض تحقيقها ضئيلا، مع الإشارة إلى قبول المناطق الجنوبية تاريخيا بفكرة الاستقلال والفردانية، وانتفاء ذلك شمالا، حيث لم يتشكل الشمال منذ القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي في إطارات سياسية متعددة، وكانت السلطة فيه للدولة العثمانية حال تمكنها، أو لدولة الأئمة في غياب العثمانيين.

ثانيا/ أطر وملامح الدولة حاليا

أمام ذلك فلا تزال الجمهورية اليمنية على حالها من حيث إطارها السياسي، وكان واضحا رفض عديد من الأحزاب والمكونات السياسية والاجتماعية لما قام به اللواء عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي حال مَدّ سيطرته العسكرية على كافة الأجزاء الجنوبية الشرقية (إقليم حضرموت) ثم إعلانه بشكل تعسفي وغير قانوني عددا من القرارات التي تقضي بالتسويغ لإعلان الانفصال عن اليمن وتأسيس دولة الجنوب العربي، وهو ما شكل أزمة سياسية يمنية كبيرة، فرضت على التحالف العربي بقيادة السعودية التدخل حماية للشرعية اليمنية، كما أدى إلى تخلي كثير من أعضاء المجلس الانتقالي الجنوبي عن هذه الرؤية السياسية وقيامهم بحل المجلس الانتقالي وهروب عيدروس الزبيدي من مدينة عدن.

واليوم تعمد الشرعية اليمنية إلى استعادة حضورها في مختلف المناطق الجنوبية وتوحيد جميع التشكيلات العسكرية ضمن قيادة مؤسسية واحدة، وتحت سلطة عسكرية وسياسية واحدة. على أن ذلك يفرض أيضا معالجة الإشكال الجنوبي بشكل فاعل، والخلوص إلى حلول فاعلة تُنهي الأزمة من مفاصلها وفق ما يطرح من خيارات متعددة.

ثالثا/ خيارات المسار السياسي

أمام ذلك فيبرز أمامنا أربع خيارات سياسية يمكن مناقشتها والنظر في محدداتها وأطرها القانونية دستوريا، مع الأخذ في الاعتبار ما توافق عليه اليمنيون بمختلف أحزابهم وتوجهاتهم السياسية ومكوناتهم الاجتماعية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل ٢٠١٣ – ٢٠١٤م والذي يُعد بمثابة الركيزة الدستورية لأي تفاهم سياسي حاضرا ومستقبلا.

وانطلاقا من ذلك يمكن الرجوع إلى مقررات مؤتمر الحوار الوطني في إطار بناء الدولة والذي أقر بناء دولة اتحادية بستة أقاليم، وهو ما لم يوافق عليه في حينه ممثلي حزب المؤتمر الشعبي العام وجماعة الحوثي، مع موافقتهم على فكرة إعادة بناء الدولة من حيث طبيعة تكوينها وهويتها السياسية. وبالتالي يمكن البناء على ذلك وفق أربع مسارات متاحة وهي:

المسار الأول: دولة لامركزية سياسيا

إثبات ما نص عليه قرار بناء الدولة من إقامة دولة اتحادية بستة أقاليم، وإشكال ذلك أن مكونين رئيسيين لم يقبلا به في حينه وهما حزب المؤتمر الشعبي العام وجماعة الحوثي، كما يمكن أن يؤدي القرار إلى تمزيق اليمن مستقبلا سواء بالاتحاد بين بعض أقاليمه اختيارا أو قسرا، وبخاصة تلك التي ليس لها أي واجهة بحرية، أو ليس فيها موارد اقتصادية كافية، أو تعمد بعض

الأقاليم وبخاصة الجنوبية إلى إعلان الانفصال بحكم السلطة الذاتية المخولة لكل إقليم، وفق طبيعتها الاتحادية وما يتعلق بذلك من أحكام وقوانين.

المسار الثاني: دولة لامركزية إداريا

إقرار دولة يمنية موحدة مع إجراء تعديل بسيط في طبيعة العلاقة السياسية بين الأقاليم الستة التي أقرها المؤتمرون، لتأخذ الأقاليم سمة الحكم اللامركزي إداريا وليس سياسيا، وفق آلياتها المتفق عليها، وبشكل يحفظ الشراكة العادلة عبر سلطة شرعية واحدة، وجيش وطني واحد، وعلم واحد، ومؤسسات سياسية وسيادية واحدة، تُدار فيها الأقاليم بصلاحيات واسعة بما يُنهي التهميش، ويمنع إعادة إنتاج الأزمات.

وتقوم فلسفة الحكم اللامركزي إداريا على اعتراف السلطة المركزية بوجود مصالح محلية متمايزة عن المصالح العامة للدولة يجب على الدولة مراعاتها، مما يستدعي اكساب السلطات المحلية شخصية معنوية خاصة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وقيام السلطة المحلية على أساس الانتخاب الشعبي بعيدا عن الدفع باتجاه التقسيم أو التمهيد للتقسيم عبر المطالبة بالنظام الفيدرالي أو بأشكال من الإدارة السياسية كنظام الحكم الذاتي بما سمي مؤخراً بالإدارة اللامركزية الموسعة.

وواقع الحال فيحقق هذا المسار غاياته الشعبية من حيث تمكين القوى المحلية في إدارة شؤونها والنهضة بأحوالها، وفي المقابل الاستفادة من خير الوطن بأكمله والتمتع بمزاياه سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

كما يتوافق مع ما تم الاتفا ق عليه في وثيقة العهد والاتفاق عام ٢٠١٤م والذي «اعتمد نظام اللامركزية الإدارية والمالية وجعله من أسس نظام الحكم، وأكد على إعادة توزيع التكوينات والوحدات الإدارية القائمة لتتشكل الجمهورية من ٤ إلى٧ وحدات إدارية تسمى مخاليف، وتكون صنعاء العاصمة السياسية، وعدن العاصمة الاقتصادية التجارية على أن يراعى وضع عدن كمنطقة حرة، كما يقوم الحكم المحلي على قاعدة الانتخابات المباشرة الحرة، ويتمتع مجلس الحكم المحلي بصلاحيات إدارية ومالية كاملة ويعتبر مسؤولاً مسؤولية كاملة عن قضايا العمل والتعليم والصحة والبلديات والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والنشاطات والفاعليات الثقافية الأخرى، وفقاً للسياسة العامة للدولة»؛ مع الإشارة إلى أن مؤتمر الحوار الوطني الشامل قد حدد مخاليف اليمن في ستة أقاليم.

المسار الثالث: دولة فيدرالية بشطرين

إقرار وحدة لامركزية سياسيا تقوم على الاتحاد الفيدرالي بين إقليمين شمالي وجنوبي وفق الحدود السابقة بين البلدين، ويشوب هذا المسار عدة شوائب منها رفض المناطق الشرقية من الجنوب اليمني (إقليم حضرموت) الانخراط في نظام مركزي واحد مع باقي محافظات إقليم عدن وفق ما أعلنه بعض القيادات المجتمعية في محافظة حضرموت والمهرة، كما يدعو هذا القرار إلى إمكانية تشظي الجنوب بعد ذلك لينقسم إلى عدة تكوينات سياسية مستقلة عن بعضها البعض، وبخاصة وأن ذلك يصب في مصلحة بعض القوى الإقليمية وعلى رأسها دولة إسرائيل التي تريد وضع قدم لها في جنوب شبه الجزيرة العربية وعلى بحر العرب.

المسار الرابع: إعلان الانفصال

تحقيق الانفصال وإعلان دولة الجنوب العربي، ويكمن إشكال هذا المسار في عدم التوافق الجنوبي على مسمى الدولة الجديدة، وبخاصة المناطق الشرقية من الجنوب (شبوة وحضرموت والمهرة) والتي تعتز كل منها بهوياتها الذاتية وكانت تتمتع باستقلالها الذاتي في فترات تاريخية قديمة وحتى عام ١٩٦٧م. كما يواجه هذا المسار تعدد مواقع المركزية السياسية في الجنوب اليمني، حيث لم تعد مدينة عدن هي الواجهة السياسية الرئيسة في الجنوب في ظل تنامي قوة ومركزية مدن أخرى كالمكلا وسيئون، وهو ما يمكن أن يمثل إشكالا يهدد واقع السلم الأهلي في الإطار الجنوبي مستقبلا في حال إعلانه الانفصال، وتمثل وقائع الصراع الأخيرة بين قبائل حضرموت والمهرة مع قوات المجلس الانتقالي الجنوبي شاهدا على مآل هذا المسار مستقبلا في حال إقراره والبناء عليه.

كذلك يظل تهديد التشظي قائما بشكل أكبر مع إعلان الانفصال، إذ يختلف الوضع اليوم عن حاله عام ١٩٦٧م حال إعلان الاستقلال، ذلك أن النفس القومي العربي الوحدوي كان هو الطاغي على نفس وذهنية الخطاب السياسي، كما كانت روح الثورة ضد الاستعمار هي السائدة في معظم أرجاء الجنوب، وبالتالي فقد نُظر إلى السلطنات والمشيخات القائمة بذات النظرة التي نُظر بها للوجود البريطاني في الجنوب اليمني، ولذلك جرى الثورة عليها واستبعادها من الوجود في حينه.

على أن اليوم الأمر مختلف كليا، فالخطاب القومي العروبي آخذ في التلاشي، بل وغير موجود في جيل الألفية ومن تلاهم، كما أن النسق الفردي القائم على الاستقلالية بات مسيطرا على الذهنية بوجه عام، وهو ما يسهم في تعزيز أي توجه صوب الاستقلال وتكوين سلطنة ذاتية بعيدا عن أي وحدة جنوبية.

الخلاصة:

هذه هي الخيارات الأربعة الرئيسة التي يمكن أن يراوح اليمنيون النقاش فيها، وهي خيارات ممكنة في ظل التوافق اليمني اليمني أولا، مع الأخذ في الاعتبار واقع المشهد السياسي العام للإقليم، وحجم التحديات التي تواجهها المنطقة، واليمن أحد كياناته الرئيسة بموقعه الاستراتيجي ودوره السياسي والأمني والاقتصادي حاضرا ومستقبلا.

ذلك أن الخوف ليس في انفصال الجنوب اليمني بكامل جغرافيته السياسية السابقة، وإنما في أن يتشظى الجنوب إلى كانتونات منفصلة عن بعضها البعض

أسوة بما كان عليه قبل الاستقلال من سلطنات ومشيخات منفصلة عن بعضها البعض، وهو ما يشكل خطرا داهما ليس على اليمن وحسب، وإنما على صعيد شبه الجزيرة العربية والإقليم بأكمله، ولا سيما في ظل حالة الصراع الواضحة بين الكيان الإسرائيلي وباقي أرجاء المنطقة العربية.

في هذا الشأن فليس خافيا نية إسرائيل المعلنة على لسان مسؤوليها بأن تتمدد نفوذا في كافة أرجاء المنطقة، وذلك عبر تجزئة البلاد العربية وتفتيتها وإعادة رسم حدود ما يعرف بسايكس بيكو ١٩١٦م، وتجزئة اليمن في الوقت الراهن (سواء إلى دولتين أو عدة دول)، سيصب في تحقيق الإرادة الإسرائيلية بشكل كلي. وسيكون ذلك سببا لأن تتوجه إسرائيل بالاعتراف بأي تكوين مستقل أسوة بما قامت به مع أرض الصومال، حتى تؤسس لها موضعا وتحقق نفوذها المأمول. ناهيك عن نيتها في تطويق المملكة العربية السعودية بهدف الضغط عليها مستقبلا لتوقيع اتفاق سلام معها والدخول في الاتفاقات الإبراهيمية، دون أن تحقق الشرط السعودي بإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧م.

وعليه، ووفقا لقاعدة درء المفاسد والتوازن بين المكاسب والخسائر السياسية والأمنية والاقتصادية وصولا إلى الاجتماعية، يمكن القول بأن المسار الآمن لحل القضية الجنوبية حاليا في ظل الظروف الوطنية والإقليمية والدولية الجارية، يكون بالرجوع إجمالا إلى مقررات مسار القضية الجنوبية ومسار بناء الدولة في الحوار الوطني الشامل عام ٢٠١٤م، والبناء عليها مع تعديل بسيط في كينونتها وهويتها السياسية وفق ما تم إيضاحه في المسار الثاني، ويمكن أن يعاد النظر في حيثيات هذا المسار بعد خمس سنوات لإقراره أو التوافق على خيار سياسي مناسب لجميع الأطراف في إطار من التفاهم السياسي والقانوني.

“ليس خافيا نية إسرائيل المعلنة على لسان مسؤوليها بأن تتمدد نفوذا في كافة أرجاء المنطقة، وذلك عبر تجزئة البلاد العربية وتفتيتها وإعادة رسم حدود ما يعرف بسايكس بيكو ١٩١٦م”

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64